الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/9/Report
3 December 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الدورة العاشرة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
القاهرة، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

موجز

عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها العاشرة في القاهرة يومي 22 و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وتركزت بنود الإجتماع على أهمية استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى الفرص والتحديات المتعلقة بإنشاء الاتحاد الجمركي العربي.

ويتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات التي خرجت بها اللجنة بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت في المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	4
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها العاشرة	5-3	4
ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات	4	4
باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية.....	5	4
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	71-6	6
ألف- عرض ما تم تنفيذه في مجال تحرير التجارة الخارجية منذ الدورة السابعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا	11-6	6
باء- التدابير غير الجمركية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في بعض البلدان العربية	25-12	7
جيم- عرض مقدم من جامعة الدول العربية حول التقدم المحرز في مفاوضات الاتحاد الجمركي	33-26	10
دال- الأطر المؤسسية للاتحاد الجمركي	37-34	12
هاء- التحديات المالية التي تواجهها البلدان العربية في إقامة الاتحاد الجمركي العربي	44-38	13
واو- سيناريوهات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي	52-45	14
زاي- عرض لمنظمة التجارة العالمية عن آليات التعامل مع الاتفاقيات التجارية التي تربط بعض الدول العربية مع بقية دول العالم في ضوء اطلاق الاتحاد الجمركي	56-53	16
حاء- حلقة حوار حول استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلبات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي: الفرص والتحديات	66-57	17

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
طاء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تحرير التجارة الخارجية.....	67-69	19
ياء- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا.....	70	19
كاف- ما يستجد من أعمال.....	71	20
ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها العاشرة	72	20
رابعاً- جلسة مشتركة بين لجنتي النقل والتجارة لاطلاق تقرير الإسكوا حول تقييم التكامل الاقتصادي العربي: نحو اتحاد جمركي عربي.....	73-75	20
خامساً- تنظيم أعمال الدورة.....	76-84	21
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	76	21
باء- الافتتاح	77-79	21
جيم- الحضور.....	80	22
دال- انتخاب أعضاء المكتب	81	22
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.....	82-83	22
واو- الوثائق.....	84	23

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	24
المرفق الثاني- قائمة الوثائق.....	27

مقدمـة

1- عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها العاشرة في القاهرة يومي 22 و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) رقم 214 (د-19) المؤرخ 7 أيار/مايو 1997 بشأن إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها السادسة التي عُقدت في بيروت يومي 6 و7 تموز/يوليو 2009، والتي أقرتها الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين التي عُقدت في بيروت في الفترة الممتدة من 17 إلى 20 أيار/مايو 2010.

2- ويتضمن هذا التقرير أهم التوصيات التي توصلت إليها اللجنة وأهم ما دار من نقاشات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال، وقد اعتمدته اللجنة في جلستها الختامية التي عُقدت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها العاشرة

3- أصدرت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في ختام دورتها العاشرة مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى البلدان الأعضاء والبعض الآخر موجّه إلى الإسكوا.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات

4- وجهت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا إلى البلدان الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) أهمية العمل على رفع القيود المتبقية على تدفق التجارة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خاصة تلك المتمثلة في القيود غير الجمركية، نظراً لكون استكمال منطقة التجارة الحرة يشكل أهم شروط السير باتجاه الاتحاد الجمركي؛

(ب) العمل على الاستفادة من اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي والاتفاقيات التجارية الخارجية بهدف دعم تنفيذ برامج تحول اقتصادي تقوم على تنويع القدرات الانتاجية وتطوير مساهمة قطاع الخدمات في تطوير القدرات التنافسية؛

(ج) أهمية السعي بصورة أكبر لدمج السياسات التجارية في خطط التنمية للدول بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

5- وجهت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) دعم الدول الأعضاء للإعداد الجيد للاتحاد الجمركي من خلال:

(1) بلورة سيناريوهات لإطلاق الاتحاد الجمركي، بناءً على البرنامج التنفيذي الذي تم اعتماده في جامعة الدول العربية، بهدف وضع تصورات تنفيذية للتقدم في مفاوضات الاتحاد الجمركي؛

(2) بلورة نماذج اقتصادية لقياس الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية المترتبة على قيام الاتحاد وفقاً للسيناريوهات المقترحة، بهدف وضع خارطة طريق عملية واضحة لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي؛

(3) تقييم الآثار المالية المترتبة على إطلاق الاتحاد حسب السيناريوهات المطروحة ودراسة الآليات البديلة الكفيلة بامتصاص تقلص المداخيل الجمركية على المالية العامة والذي قد تشهده بعض الدول الأعضاء نتيجة لقيام الاتحاد؛

(4) تكثيف أنشطة التعاون الفني وبناء القدرات والتوعية على المستويات الوطنية والإقليمية حول دور الاتحاد الجمركي في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛

(5) تطوير الدراسة المتعمقة حول الهيكل المؤسسي المطلوب لتطبيق ومتابعة وتقييم الاتحاد الجمركي العربي، وفقاً لأفضل الممارسات.

(ب) دعم جهود البلدان الأعضاء في دراسة احتياجات البنية التحتية للتجارة بما يساعد على النهوض بالمبادلات التجارية والتكامل الاقليمي العربي؛

(ج) دراسة الآثار المترتبة على تطبيق الاجراءات غير الجمركية (التي تشكل عائقاً على التجارة) وأهمية التنسيق مع المنظمات المختلفة، وتحديداً جامعة الدول العربية ومركز التجارة العالمي في ما يخص دراسة وتحديد ومعالجة العوائق غير الجمركية في الدول العربية؛

(د) إعداد البرامج التدريبية لممثلي الدول على النماذج الرياضية الاقتصادية لقياس الآثار التنموية المترتبة من الاتفاقيات التجارية وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المختصة الأخرى؛

(ه) التركيز على تطوير أنشطة التعاون الفني وإعداد الدراسات الفنية المتعلقة بتجارة الخدمات على المستوي الإقليمي، ودراسة المعوقات الخاصة بتفعيل مفاوضات جولة بيروت لتحرير تجارة الخدمات، وذلك بالتنسيق مع جامعة الدول العربية؛

(و) تطوير منظومة مؤشرات للتكامل الاقتصادي التي أعدتها الإسكوا لمساعدة الدول في رصد وتقييم تطور مستويات اندماجها الإقليمي والعالمي؛

(ز) دراسة الآثار الاقتصادية والتجارية المترتبة على الاتفاقيات التجارية الجديدة العابرة للأقاليم مثل اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (قيد التفاوض) على المنطقة العربية؛

(ح) أهمية متابعة تنظيم ورش عمل للإعداد لمفاوضات جولة الدوحة والتي من المفترض استكمالها في المؤتمر الحادي عشر المقرر عقده أواخر عام 2017، وكذلك تقييم ومتابعة نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية؛

(ط) العمل على استمرار وانتظام أعمال واجتماعات لجنة التجارة؛

(ي) الأخذ علماً بالأنشطة المتعلقة بالتجارة الواردة في برنامج العمل المقترح للإسكوا لفترة السنتين 2016-2017، مع أهمية إيلاء الاهتمام الكافي لقضايا: تفعيل الاتحاد الجمركي العربي، والتجارة في الخدمات العربية، مع أهمية إبداء المرونة الكافية لإعادة بلورة المخرجات وفقاً للمستجدات الإقليمية والدولية؛

(ك) العمل على تحديث موقع الإسكوا الإلكتروني بشكل دوري من خلال وضع تقارير اجتماعات الخبراء والدراسات التي تقوم بها الإسكوا على الموقع بصورة بارزة، وموافاة الدول الأعضاء بنتائج الدراسات التي تقوم بها الأمانة التنفيذية من خلال القنوات الرسمية خاصة تلك التي تساهم فيها الدول الأعضاء من خلال البيانات التي توفرها؛

(ل) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في تنفيذ التزامات اتفاق تسهيل التجارة للدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الذي تحتاجه وأهمية إعداد دراسة وتقييم لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة إلى فلسطين في ضوء نتائج الاجتماع الوزاري التاسع؛

(م) توسيع نطاق دراسة التدابير غير الجمركية التي أعدتها الإسكوا لتشمل التحليل الفني حتى تشمل الناحية النوعية بهدف الوقوف على مدى اتساقها مع الارشادات والمعايير الدولية من ناحية، وفي ما بين الدول العربية بعضها ببعض من ناحية أخرى بهدف العمل على اتساق تلك التدابير.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- عرض ما تم تنفيذه في مجال تحرير التجارة الخارجية منذ الدورة السابعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- نظرت اللجنة في هذا البند استناداً إلى الوثيقتين التاليتين:

1- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها السابعة

7- نظرت اللجنة في هذا الجزء استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/3(Part I). واستعرضت الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا تنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها السابقة. وقد أخذت اللجنة علماً بالإجراءات التي اتخذت تنفيذاً للتوصيات، ومن ضمنها إدراج التداعيات الاقتصادية للظروف والتحوّلات الأمنية والسياسية التي تمر بها المنطقة في تقارير الإسكوا، ومتابعة التنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية بقضايا التجارة لتعزيز التعاون وتفعيل مشاريع المساعدات، وكذلك اجتماع الخبراء الذي عقد في جنيف

في تشرين الأول/أكتوبر 2013 للإعداد للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر 2013، وإطلاق العمل على دليل خاص بتشريعات التجارة في الخدمات في الدول الأعضاء، وغيرها من التقارير المختصة والأوراق الفنية والنماذج الرياضية التي تساعد في رسم السياسات الكلية والقطاعية في البلدان العربية في إطار التكامل الإقليمي.

2- تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا

8- نظرت اللجنة في هذا الجزء استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/3(Part II). وقدمت الأمانة التنفيذية هذا البند من خلال عرض موحد تطرق إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا. وقامت ممثلة الأمانة التنفيذية بتقديم الأنشطة التي جرى تنفيذها خلال فترة السنوات الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر2011 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وتضمنت إعداد الدراسات وتنظيم اجتماعات الخبراء وورشات العمل الهادفة إلى تعزيز بناء قدرات البلدان الأعضاء والتي توزعت على عدد من المحاور كالتجارة في الخدمات والمفاوضات بشأن الاتفاقات التجارية وتيسير التجارة وتعزيز التكامل العربي والاتحاد الجمركي العربي. كما أخذت اللجنة علماً بما تم إنجازه في ما يخص متابعة تنفيذ توصيات الدورة السابعة.

9- ركزت مداخلات المشاركين على العوائق التي يواجهها ممثلو الدول والخبراء في الحصول على الأوراق الفنية والدراسات التي تعدها الإسكوا. ورحب ممثل وفد مصر بالإسكوا والمشاركين في مصر بالنيابة عن معالي وزير التجارة والصناعة السيد طارق قابيل. وفي معرض التعليق على هذا البند، أشار إلى أن هناك صعوبة في الحصول على الأوراق والتقارير التي تنشرها الإسكوا والتي تم عرضها، ومنها المسح الشامل الخاص بتسيير التجارة الذي شاركت في إعداده مصر، وتمنى ضمان الحصول على التقارير بشكل دوري.

10- طلب ممثل تونس من الإسكوا العمل من أجل البناء على الدراسات الفنية التى سبق وأن قامت بها الأمانة التنفيذية، مع إيلاء اهتمام خاص لتشكيل كوادر فنية متخصصة في مجال النمذجة الاقتصادية تعزيزاً للقدرات الوطنية، وبهدف دعم الاستفادة من المعرفة والخبرات المكتسبة وتفعيل تطبيقها في المجالات ذات الأهمية للمنطقة مع الأخذ بالاعتبار خصوصية الدول.

11- أوضحت الأمانة التنفيذية للإسكوا أن جميع التقارير توضع على موقع الإسكوا الالكتروني، والذي سيتم قريباً تطويره وإطلاقه بصورة حديثة لتسهيل الوصول إلى كافة التقارير والمشاريع الخاصة بالإسكوا. كما أخذت اللجنة علماً بالخطوات الإجرائية اللازم اتخاذها لطلب المشورة والمعونة الفنية من الإسكوا في مجال تحرير التجارة، في ضوء تأكيد الإسكوا استعدادها للاستجابة لجميع الطلبات وتلبيتها حسب الموارد المتاحة.

باء- التدابير غير الجمركية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في بعض البلدان العربية
(البند 5 من جدول الأعمال)

12- قدمت الأمانة التنفيذية عرضاً موجزاً عن دراسة تناولت التدابير غير الجمركية في بعض الدول العربية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/4. فالتدابير غير الجمركية ترتبط في العديد من الأحيان بالسياسة التجارية التي تختلف عن التدابير الجمركية العادية. وتؤثر هذه التدابير على كلفة وتدفق التجارة الدولية في السلع. وعرض ممثل الأمانة التنفيذية الهدف من الوثيقة الذي يركز على دراسة بنية التدابير غير الجمركية وحجمها في أربع دول، وهي تونس ولبنان ومصر والمغرب، والتي تتوفر فيها جميع البيانات المتعلقة بالتدابير غير

الجمركية على المستوى التفصيلي للسلع بهدف قياس دورها في تقييد عمليتي الاستيراد والتصدير. واعتمدت الدراسة على رصد جميع الاجراءات القانونية المرتبطة بعملية التخليص الجمركي، والتي تختلف عن الدراسات التي يقوم بها المركز الدولي للتجارة التي تعتمد على استقصاء آراء الشركات المصدرة حول مدى عرقلة التدابير الجمركية لعملياتها التجارية. وتطبق هذه التدابير غالباً كإجراءات شرعية لضمان الجودة أو لحماية صحة المستهلك أو لأسباب أمنية، وأحياناً تستخدم كتدابير حمائية حيث تستدعي عناية خاصة للحد من تأثيرها على تدفق التجارة الخارجية. كما أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنه منذ انطلاق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ركزت معظم دول العالم على تخفيف الحواجز الجمركية لتحفيز التبادلات التجارية بين البلدان في الوقت الذي شهدت فيه التدابير غير الجمركية تطوراً هاماً سواء من ناحية تنوعها أو تغطيتها للسلع. ويتم تطبيق التدابير غير الجمركية بشكل عام من دون تمييز بين مصادر واتجاهات التجارة الخارجية الا في حالات خاصة. ولكن وبما أن معظم هذه التدابير مرتبطة بسلع معينة، فعادة ما تؤثر بصفة متباينة على التجارة حسب مصادرها.

13- بينت نتائج الدراسة تباين نسب الواردات البينية العربية في الدول الأربع في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تتراوح بين 14.7 في المائة بالنسبة للبنان و4.8 في المائة بالنسبة لتونس. وبصفة عامة، تفرض مصر والمغرب ولبنان تدابير غير جمركية على القيمة الاجمالية للواردات بنسبة تتراوح بين 37.6 في المائة لتونس و100 في المائة في لبنان. في نفس الوقت هذه النسب تتراوح بين 26.9 في المائة في تونس و100 في لبنان بالنسبة لوارداتهما من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما على المستوى السلعي في ما يخص الصادرات، فقد أشارت الدراسة إلى ان نسبة صادرات تونس والمغرب إلى الاتحاد الأوروبي تفوق بأضعاف تلك الموجهة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مما يشير إلى صعوبة وصول منتجات هذين البلدين إلى الأسواق العربية. أما بالنسبة لمصر ولبنان، فالسوق العربية تستوعب جزءاً هاماً من صادرات هذين البلدين يتراوح بين 29 في المائة لمصر و38 في المائة للبنان من مجموع قيمة صادراتهما. وتشير هذه الأرقام إلى العلاقات التجارية المميزة التي تربط البلدين ببقية الدول العربية وخاصة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكما هو الشأن بالنسبة للواردات البينية العربية، فإن الدول العربية تفرض تدابيراً غير جمركية حتى على بعض صادراتها مما يمثل أحياناً عائقاً كبيراً أمام نمو هذه الصادرات وتنوعها. إضافة إلى ذلك، تم عرض نتائج تحليل البيانات حول توزيع التدابير غير الجمركية بحسب فئات التدابير(تدابير تقنية، غير تقنية وتدابير التصدير) وأنواعها المختلفة (تدابير صحية، تدابير بيئية) من جهة وبحسب مجموعات المنتجات التي تشملها من جهة أخرى.

14- كما تطرقت الوثيقة إلى نتائج قياس المعادل الجمركي لهذه التدابير على المستوى الكلي للواردات وكذلك حسب مجموعات السلع في الدول الأربع. ويتراوح المعادل الجمركي بين 22 في المائة في مصر و45 في المائة في تونس والتي تتجاوز أحياناً بشكل كبير مستويات الحماية الجمركية المطبقة فعلياً على واردات الدول الأربع.

15- ومن أجل توضيح أثر التدابير الجمركية على الاقتصادات العربية، استشهد ممثل الأمانة التنفيذية بدراسة أجريت في الجمهورية العربية السورية، هدفت إلى تقييم أثر الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية مقارنة بالإلغاء الكامل للتدابير غير الجمركية، وبالأخص تلك التي تأخذ شكل قيود كمية على الاستيراد. وبينت النتائج أن حجم الفوائد الاقتصادية الناجمة عن إلغاء التدابير غير الجمركية يفوق بكثير تلك الناجمة عن إلغاء التعريفات الجمركية. كما بينت نتائج دراسة أخرى أجرتها الإسكوا أن إلغاء التدابير غير الجمركية على بعض السلع المختارة في كل من المغرب وتونس سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 0.3 و0.6 في المائة على التوالي

مما يشير إلى تحسن واضح في مستوى الرفاه في الدولتين نتيجة تقلص تكاليف الاستثمار وتحسن مستوى الطلب العائلي على السلع المستوردة.

16- أثير نقاش حول ما اذا كانت كل التدابير غير الجمركية تمثل عائقاً أمام حركة البضائع بما أن العديد منها يندرج ضمن إطار الإجراءات المعتمدة حسب بنود العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية، أنه وبحسب التصنيف الدولي لهذه التدابير، فإن معظمها لا يهدف في الأصل إلى إعاقة المبادلات التجارية إلا أن الطرق المعتمدة في استخدام هذه التدابير قد يتحول إلى تدابير حمائية. لكن وفي نفس الوقت، فإن العديد من التدابير غير الجمركية يتم وضعها لأهداف حمائية واضحة كحصص ورخص التوريد. وقد أكدت وفود العديد من الدول أن آليات تطبيق معظم هذه التدابير يمثل عائقاً حقيقياً أمام تدفق التجارة لا سيما في ضوء ضعف الإمكانات المتاحة في بلدان المنطقة من أجل تطبيق هذه الإجراءات بشكل فعال. وفي هذا الإطار تمنى المشاركون أن تركز الدراسات المستقبلية على تحديد الخلل في تطبيق التدابير غير الجمركية من أجل إدخال الاصلاحات المناسبة. وتطرق ممثل الأمانة التنفيذية إلى المقاربة المتبعة في البلدان الاوروبية، والتي بالرغم من قدراتها المادية والبشرية المتطورة فهي تعتمد في تطبيق تدابير الأمن والحفاظ على الصحة من خلال أدوات اختيار العينات (sampling approach) ما يتيح عملية أكثر شفافية لا تؤثر على انسياب السلع. وتبين هذه التجربة، المعتمدة في العديد من الدول العربية، أنه من الممكن تطبيق معظم التدابير غير الجمركية من خلال اعتماد أبسط آليات التطبيق.

17- أعرب بعض المشاركين عن رغبتهم في التعمق في الدراسة على أساس الفصل بين الإجراءات غير الجمركية المطبقة على الصعيد الوطني وتلك المرتبطة بالاتفاقات الدولية والإقليمية المعقدة. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنه تم دراسة التدابير وفق تصنيفات معتمدة عالمياً وضعت من قبل المنظمات الدولية المعنية بالتجارة. وطلبت ممثلة مصر من الإسكوا تحليلاً معمقاً للإجراءات غير الجمركية من الناحية النوعية لا سيما تلك المتعلقة بالعوائق الفنية على التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية، إذ أن دراسة الإسكوا اقتصرت على تحليل الناحية الكمية مع اقتراح النظر إلى مدى توافق هذه التدابير مع الإرشادات الدولية ومدى تناسق هذه التدابير بين الدول العربية وذلك للوقوف على ماهية تباين هذه الإجراءات بين الدول العربية.

18- كما تمت الإشارة إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار للوضع الجغرافي للشركات والمنافذ الجمركية حيث هناك سهولة أكبر في التخليص الجمركي، بما فيه من تدابير غير جمركية، في المناطق التي تتوفر فيها البنى الأساسية والإدارات مثل المدن الكبرى على عكس المناطق الداخلية.

19- وتطرقت ممثلة السودان للتدابير غير الجمركية وأثرها على الحد من التجارة بين الدول العربية وتأثير هذه التدابير على تحقيق التكامل التجاري العربي وانسياب التجارة البينية. واقترحت أن تُنفذ دراسة معمقة لتحديد آثار التدابير الجمركية على التجارة بين الدول العربية ولطرح الحلول الممكنة حول آليات التنسيق بين هذه الدول من أجل التغلب على العوائق الناتجة عن هذه التدابير وإن كانت تقتصرعلى بعض السلع الأساسية كمرحلة أولى لما لذلك من أثر إيجابي على تشجيع الاستثمار في انتاج هذه السلع.

20- واستوضح ممثل مصر عن موضوع الحصص التفضيلية في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعن تطبيقها في الدول العربية، وتم الإشارة إلى أنها تطبق في بعض البلدان وعلى بعض السلع بطريقة غير معلنة.

21- كما طلب ممثل العراق أن تشمل الدراسة الإضافية أيضاً التدابير التجارية بين العراق والشركاء التجاريين من خارج المنطقة العربية.

22- وأوضحت ممثلة مركز التجارة العالمية أن لدى المركز خبرة واسعة في مجال التدابير غير الجمركية وتمت دراسة هذه التدابير في بلدان مختلفة من المنطقة بالتركيز على منظور القطاع الخاص ودعت ممثلة المركز الإسكوا لمناقشة سُبل التعاون في هذا المجال. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن دراسة الإسكوا تتطرق للإجراءات التشريعية للتدابير غير الجمركية وآليات تطبيقها مما يعتبر إطاراً مكملاً لدراسات مركز التجارة العالمية في فهم تأثير هذه التدابير على مناخ الأعمال وانسياب التجارة الدولية في المنطقة.

23- كما أشار ممثل تونس أنه يجري العمل حالياً على اتفاقية عربية للإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة لما لها من أثر في الحد من آثار التدابير غير الجمركية.

24- وقد أوضحت ممثلة وكالة التنمية السويدية التي شاركت بصفة مراقب، إلى أنه وبالرغم من أن العديد من المنظمات الإقليمية والدولية تعمل بشكل جدي على وضع الدراسات والتحاليل المتعلقة بقضايا التدابير غير الجمركية إلا أن معظمها تفتقر إلى التنسيق في ما بينها ومع الدول المعنية. كما ركزت على أن أحد أهم الشروط الأساسية لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي يتمثل في تنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لا سيما تلك المتعلقة بالعوائق الفنية على التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية على صعيد المنطقة العربية مما يستدعي العمل على تطوير آلية موحدة للتعامل مع العديد من هذه التدابير وتقليص أثرها على تدفق التجارة الخارجية. وقد أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا على علم بمعظم الدراسات التي تقوم بها العديد من الجهات العالمية والإقليمية وهي تسعى إلى بحث بعض جوانب هذه التدابير، خاصة تلك المرتبطة باتفاقيات تسهيل التجارة وتفادي عدم الازدواجية في الأنشطة.

25- وتوافق المشاركون على أهمية تعزيز الشفافية في ما يتعلق بقضية التدابير غير الجمركية من خلال نشر هذه التدابير والتعامل معها لتعميم المعلومات بين جميع المعنيين في التجارة الخارجية.

جيم- عرض مقدم من جامعة الدول العربية حول التقدم المحرز في مفاوضات الاتحاد الجمركي
(البند 6 من جدول الأعمال)

26- قدم ممثل جامعة الدول العربية عرضاً حول التقدم الحاصل في الخطة الاستراتيجية للقطاع الاقتصادي ومفاوضات إنشاء الاتحاد الجمركي والمهام المنجزة وبرنامج العمل للفترة القادمة تحضيراً للمفاوضات من أجل إنشاء الاتحاد. وذكر أن المفاوضات حققت تقدماً في السنوات الأخيرة وتم الوصول إلى اتفاقات عامة حول بعض القضايا في حين لا تزال قضايا أخرى بحاجة إلى تفاوض أكثر. كذلك تم التطرق إلى الخطة الاستراتيجية للقطاع الاقتصادي لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، والرؤية لـ 2015-2020، والتي تتضمن أربعة أسس هامة لقيام الاتحاد وهي التحرير الكامل لتجارة السلع من أية عوائق جمركية وغير جمركية، والتحرير الكامل لتجارة الخدمات، والحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال العربية ورجال الأعمال دون قيود أو عوائق، وزيادة كفاءة التجارة البينية وتسهيل التجارة في المنافذ الجمركية. وأوضح أن هذه الخطوات تتطلب التزام الدول العربية بقرارات القمم العربية الدورية والقمم الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتبني سياسات وطنية من أجل التكامل الاقتصادي العربي.

27- وتحدث ممثل الجامعة أيضاً عن الموضوعات التي لم تستكمل بعد والدخول في الاتحاد الجمركي العربي في إطار تحضيري للسوق العربية المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي، علماً بأن الموضوعات التي يجري العمل على استكمالها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتعلق بإلغاء استثناءات الجزائر واستكمال التخفيض الجمركي لليمن والانتهاء من قواعد المنشأ وإيجاد معاملة خاصة للدول الأقل نمواً، وتطوير بنية الجودة في الدول العربية على مستوى المواصفات والمقاييس، وتعزيز بنية المنافسة ومنع الاحتكار، كما أوضح أن تحقيق كفاءة التجارة السلعية يتطلب التعاطي الكامل مع الاتفاقيات ذات العلاقة التي تنعكس بالتالي على جميع العمليات من بنى لوجستية معلوماتية وأنظمة تشغيل وموارد بشرية وما يتعلق بالطائرات والشاحنات والحاويات والسفن والأنابيب وعربات سكك الحديد والبنى التحتية.

28- أشار ممثل جامعة الدول العربية إلى المهام المطلوب الاضطلاع بها للتعجيل بقيام الاتحاد، وأولها تنفيذ البنية التشريعية على مستوى القانون الجمركي العربي الموحد والدليل الموحد للإجراءات الجمركية، بالإضافة إلى بناء هياكل التعريفة الجمركية الموحدة في الدول العربية وتشكيل الفرق الوطنية التي تم إقرارها في القمة الأخيرة في شرم الشيخ، وكذلك تشكيل الفريق الاستشاري الدولي والتحضير لجولات التفاوض. وأشار إلى أن المفاوضات بشأن تجارة الخدمات شبه متوقفة ويجري العمل على إعادة إطلاقها على أسس اكثر منهجية. وفي إطار تسهيل انتقال رؤوس الأموال، أوضح ممثل الجامعة أنه يجري العمل على تعديل بعض بنود اتفاقية الاستثمار بناءً على طلب من بعض الدول.

29- رأى مندوب مصر أنه لا توجد ضرورة لعرض موضوع اتفاقية الاستثمار الموحدة كونها قد أقرّت من قبل القادة العرب وصادق عليها عدد من الدول، وأن أمر تعديلها لم يطرح رسمياً على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، فأوضح ممثل الجامعة أن هناك مذكرة وردت لأمانة الجامعة من قبل بعض الدول الأعضاء وممثلي القطاع الخاص أبدت تحفظات على بعض بنود الاتفاقية، ما يحتم التفكير في عرض فحواها على باقي الدول الأعضاء.

30- أكد ممثل الأمانة العامة للجامعة أن القانون الجمركي العربي الموحد ودليل الإجراءات الجمركية التنفيذي المعني بتطبيق القانون المذكور سينجزان قريباً. كما يتم حاليا استكمال النموذج الموحد للبيان الجمركي، فيما تم انجاز عملية التصنيفات للنظام المنسق للسلع. كما طرح مندوب مصر موضوع أهلية المنافذ الجمركية وأوضح مندوب الجامعة أن آخر المعلومات تفيد أنّ الكثير من المنافذ مؤهلة لاستقبال بضائع الدول الشقيقة لكن هناك الكثير مما يمكن تطويره، كما يمكن الاستفادة من تجارب أخرى مثل تجربة مجلس التعاون الخليجي، وأخيراً أكد على أهمية وجود لائحة شروط موحدة لتأهيل المنافذ الجمركية يلتزم بها كل من ينضم للاتحاد.

31- وفي إطار تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء بخصوص القضايا المتعلقة بالاتحاد الجمركي العربي، أشار ممثل الجامعة إلى أن الدول العربية اتخذت قراراً على مستوى القمة يقضي بتشكيل فرق وطنية للتباحث بالمواضيع المتعلقة بالاتحاد الجمركي على المستوى الوطني. كما أشار إلى أن الأمانة العامة للجامعة تعمل حالياً على تشكيل فريق استشاري دولي من منظمات دولية لتدارس خصوصيات كل دولة ومساعدتها في تسهيل انضمامها لاتفاقية الاتحاد الجمركي العربي. كما أوضح انه في إطار المفاوضات حول إنشاء الاتحاد الجمركي يجري التفاوض على تحديد التعريفة الخارجية الموحدة على مستوى المجموعات السلعية في كل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر من المواضيع الحساسة والمعقدة.

32- وأشار ممثل تونس إلى أن المنطقة العربية من أغنى المناطق في العالم، وبالتالي يجب أن تكون مثالاً لنجاح نموذج التعاون الإقليمي، كما يجب الأخذ بالاعتبار تفاوت مستويات التنمية والقدرة التنافسية بين دول

المنطقة، ولذلك، يجب تنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية أيضاً في بداية مراحل التطبيق. وأكدت ممثلة السودان أيضاً على هذا الموضوع. وأخيراً أكد مندوب مصر على الحاجة لمساعدة الإسكوا في موضوع كيفية التوصّل لتعريفة جمركية موحدة في ظل هذا التفاوت بين الدول.

33- وقد استفسرت العديد من وفود الدول عن كيفية توفير الدعم من الإسكوا لتحديد مجموعات سلعية/خطوط تعريفية لتسهيل الاتفاق عليها في ما يتعلق بشرائح التعريفة الخارجية الموحدة إضافة إلى آليات تحديد بنود خاصة بالسلع الحساسة. وأوضحت الأمانة التنفيذية للإسكوا أخيراً أنها موجودة في المفاوضات، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، في محاولة لبلورة فريق عمل لإعادة إحياء الجهود في هذا الإطار؛ ولكن القرار السياسي هو بيد الدول الأعضاء.

دال- الأطر المؤسسية للاتحاد الجمركي
(البند 7 من جدول الأعمال)

34- نظرت اللجنة في هذا الجزء استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/5(Part I). وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية ان إنشاء اتحاد جمركي يعزز التكامل بين دول التكتل الاقتصادي الواحد. وركز على أهمية إنشاء المؤسسات لضمان فعالية وديمومة الاتحاد الجمركي والاستفادة من التجارب السابقة الاقليمية والعالمية. وتناول المقاربتان الأكثر شيوعاً في تنسيق السياسات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات إقليمية مشتركة أو من خلال التنسيق بين المؤسسات الوطنية للدول الأعضاء. وتم عرض تجربة الاتحاد الجمركي الاوروبي، والتي تعتبر من اكثر التجارب نجاحاً على الصعيد العالمي، حيث انشئت مؤسسات اقليمية للتعامل مع القضايا المختلفة المتعلقة بالاتحاد الجمركي. وتمت الإشارة إلى أن معظم الاتحادات الجمركية في التكتلات الاقتصادية المختلفة ضمت مؤسسات مثل سكرتارية او مفوضية ومجلس اتحاد وبرلمان ومحكمة ومصرف مركزي أو تنموي وأجهزة اخرى تختلف من اتحاد إلى آخر. واخيراً، اقترح ممثل الأمانة التنفيذية إنشاء كيان مؤسسي لادارة الاتحاد الجمركي العربي بالتزامن مع المراحل الأولى لتأسيس الاتحاد تحت مظلة الجامعة العربية، على أن يكون الدور المحتمل لهكذا كيان في تجميع الخبرات المتراكمة والمتعلقة بالاتحاد بالاضافة إلى إمكانية الدفع بعملية التفاوض من خلال توفير الدعم الفني اللازم.

35- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية بأنه ليس بالضرورة الانتظار حتى استكمال كامل النصوص الفنية كشرط للشروع بإنشاء الهياكل المؤسسية. كما أكد على أهمية الإسراع في إنشائها لمواكبة عملية التفاوض ودعمها وتذليل العقبات أمامها وبناء القدرات من أجل تفعيل عمل الاتحاد.

36- وناقش المجتمعون انضمام الدول العربية إلى العديد من مناطق التجارة الحرة مع بقية دول العالم وتأثيرها على إطلاق الاتحاد الجمركي العربي ونجاحه. وفي هذا الإطار، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية انه يجب أخذ الالتزامات التجارية للدول العربية مع بقية دول العالم بعين الاعتبار لكنها لا تشكل بالضرورة عائقاً أمام إطلاق الاتحاد الجمركي العربي بل يمكن أن تحد من فعاليته نظراً لاضطرار الدول الأعضاء للإبقاء على إجراءات المراقبة على الحدود للتثبت من مصدر السلع البينية المتبادلة بين الدول العربية التي ستكون أعضاءً في اتفاقية الاتحاد الجمركي العربي.

37- تساءلت بعض الوفود عن آليات تحديد التعريفة الخارجية الموحدة، ومن بينها اعتماد آلية المعدل العادي أو معدل يأخذ بالاعتبار حجم المبادلات التجارية، فعلق ممثل الأمانة التنفيذية بأنه من الممكن أن تواجه البلدان بعض الصعوبات في الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة لا سيما في ظل التزامات الدول العربية مع أطراف

من خارج المنطقة ويمكن في هذا الإطار الاسترشاد بتجارب الاتحادات الجمركية الناجحة في مناطق أخرى من العالم. كما أشار إلى أن هذه القضية سيتم تناولها خلال العروض اللاحقة.

هاء- التحديات المالية التي تواجهها البلدان العربية في إقامة الاتحاد الجمركي العربي
(البند 8 من جدول الأعمال)

38- استعرضت الأمانة التنفيذية التحديات المالية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي من خلال الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/6. وتم عرض الأهداف العامة لإقامة الاتحاد الجمركي والتي تركز بشكل أساسي على إنشاء سوق داخلية كبرى ما يساهم في تطوير القدرات الإنتاجية المحلية وبالتالي دفع النمو على صعيد المنطقة العربية عموماً. وفي إطار تحليل تأثيرات إقامة الاتحاد الجمركي على المالية العامة في الدول الأعضاء، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنه من المتوقع أن تختلف حدة التأثر من بلد إلى آخر بناءً على مدى اعتماد الدول على الضرائب التجارية المباشرة كمصدر للإيرادات الحكومية من جهة وعلى مستويات التعريفة الخارجية الموحدة التي سيتم اعتمادها من جهة أخرى. وتم إلقاء الضوء على دور الأدوات المالية، كالضرائب غير المباشرة، في المساهمة في التخفيف من حجم تراجع الإيرادات الحكومية، في حالة حصولها، الناجمة عن الانضمام إلى الاتحاد الجمركي العربي.

39- وركز العرض على العناصر الأساسية لإنشاء الاتحاد الجمركي والتي تتضمن تحديد تعريفة خارجية موحدة والاتفاق على آلية موحدة لتحصيل الرسوم الجمركية وتوزيعها بين الدول الأعضاء، بالاضافة إلى وضع آليات تعويض ملائمة كالتعويضات المالية في حالة البلدان المنخفضة الدخل التي تفتقر إلى النظم الملائمة لفرض الضرائب والقدرات الإدارية اللازمة لذلك. وخلصت الورقة إلى أهمية دور الاتحاد الجمركي العربي في توفير فرصة لتعزيز التكامل الاقتصادي على المستوى الاقليمي. كما أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنه بالرغم من التراجع المحتمل في ايرادات الضرائب الجمركية المباشرة في بعض البلدان، فمن المتوقع ان يرتفع صافي الإيرادات الحكومية لديها، نتيجة لانخفاض التعريفات الجمركية وما لها من انعكاس على زيادة الايرادات الجمركية.

40- أخذت اللجنة علماً بالتحديات المترتبة على المالية العامة التي يطرحها إنشاء الاتحاد الجمركي العربي بشكل عام، بالإضافة إلى الخيارات المتاحة لاختيار التعريفة الخارجية الموحدة الملائمة وآليات التعويض المناسبة لكل حالة. وتم التأكيد على أهمية دراسة الآثار المالية المترتبة على إطلاق الاتحاد حسب سيناريوهات تفاوضية مختلفة ودراسة آليات بديلة لمواجهة أي انعكاسات سلبية على المالية العامة لبعض الدول نتيجة لقيام الاتحاد.

41- أشار ممثل مصر إلى افتقار الورقة المقدمة إلى تقديرات حول الزيادة المحتملة في التبادل التجاري إثر قيام الاتحاد الجمركي العربي، إذ انه وفقاً لقاعدة التراكم والزيادة المتوقعة في الاستثمارات المتوقعة عند إنشاء اتحاد جمركي فمن المتوقع أن تزيد معدلات التجارة البينية العربية. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الورقة قد تحتمل بعض الإضاءة في هذا الجانب إلا أنها تركز على التحليل النوعي لأثر قيام اتحاد جمركي على السياسات المالية فقط ولم تغط مجمل الجوانب والآثار الاقتصادية لقيام الاتحاد والتي ستتطرق لها ورقة خاصة بهذه الجوانب. وختم تعليقه بأن الاحتمال الأكبر هو أن التاثيرات إيجابية ولكن الأرقام لم تظهر تغييراً ملحوظاً.

42- واستفسر ممثل موريتانيا عن مصادر المعلومات والبيانات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن مصادر البيانات المعتمدة في هذه الورقة هي بالأساس من مصدرين وهما صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي بالإضافة للمصادرالرسمية في البلدان المعنية. وأشار إلى أن الإسكوا تحصل على

المعلومات أساسا من هيئات الإحصاء والجمارك في الدول الأعضاء ثم من المؤسسات الدولية والإقليمية. وفي هذا الإطار أوضحت ممثلة مركز التجارة العالمي أنها تتعامل مع الإسكوا وهي تستقي معلوماتها من البلدان نتيجة اتفاقيات معهم. ودعت الدول غير المنطوية في هكذا اتفاقات إلى الانضمام إليها لتوفير أكبر قدر من المعلومات الحديثة. وختاماً رحب ممثل الأمانة التنفيذية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية التي انضمت حديثاً إلى الإسكوا كدولة عضو.

43- وأشار ممثل مصر إلى أنه تم اعتماد قواعد المنشأ العربية ما عدا بضعة سلع لا تتعدى العشر سلع سيتم اعتمادها وتحديد النسبة الموحدة الخاصة بها والإعلان عنها بعد الاجتماع القادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

44- وختاماً استفسرت مندوبة الأردن عن مصادر صندوق التعويضات للدول المتضررة وعن كيفية توزيع الحصص، فأوضحت الأمانة التنفيذية عن عدم الزامية إقامة صندوق للتعويضات بل تم عرضه كأحد السيناريوهات المحتملة على غرار تجارب الاتحادات الجمركية في تكتلات إقليمية أخرى والتي تقوم بتجميع الايرادات الجمركية لتوزيعها في ما بعد على الأعضاء، مؤكدة على عدم وجود نماذج محددة بل هناك مرونة في اختيار أو وضع الترتيب الذي يتناسب مع ظروف المنطقة العربية. كما أشارت إلى أن من أهداف الإسكوا التعمق في دراسة آليات إقامة الاتحاد الجمركي العربي في السنتين القادمتين ومن بينها سياسات استخدام العوائد الجمركية.

واو- سيناريوهات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي
(البند 9 من جدول الأعمال)

45- تناولت اللجنة هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/7. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية انه استناداً إلى تجارب العديد من دول العالم في بناء التكتلات الاقتصادية، يتطلب تعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي أربعة مراحل اساسية، يشكل قيام الاتحاد الجمركي المرحلة الثانية منها بعد استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأشار ممثل اللجنة التنفيذية إلى موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في عام 2011، على مشروع الهيكل العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي؛ والذي يتضمن ستة اقسام وهي: الاطار العام للاتحاد، والقانون الجمركي العربي، والتعريفة الخارجية الموحدة، بالإضافة إلى آليات الموارد المالية، والإطار المؤسسي للاتحاد، والأحكام العامة المرتبطة بتنفيذ الاتحاد الجمركي العربي.

46- وقدم العرض اقتراحاً لسيناريو محاكاة يتضمن مراحل عملية لاطلاق الاتحاد الجمركي العربي والآليات التطبيقية المرافقة لها. وتضمنت المراحل: استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضع هيكل تجريبي للتعريفة الخارجية الموحدة مع الجدول الزمني لتطبيقها باعتماد آليات المرونة، واقتراح مسار للتعامل مع الاتفاقات التجارية التي تربط الدول العربية بدول خارج المنطقة، بالاضافة إلى آلية لتعويض الخسائر في البلدان التي قد تتضرر نتيجة ادخال التعريفة الخارجية الموحدة على مستوى ايراداتها الجمركية، وأخيراً الاتفاق على مسار لتنسيق السياسات الاقتصادية ذات الارتباط بالتجارة الخارجية. وجرى من خلال الدراسة تقدير التغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية نتيجة لتوحيد التعريفة الجمركية العربية في ظل ثلاثة سيناريوهات فرعية: الأول يفترض عدم تغيير الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تربط بعض الدول العربية بدول وتجمعات عالمية أخرى، والثاني يفترض تعميم هذه الاتفاقيات على جميع الدول العربية الأعضاء في مشروع الاتحاد الجمركي، أما الثالث فيفترض إلغاء جميع هذه الاتفاقيات لتحقيق سياسة تجارية عربية موحدة.

47- وخلصت الدراسة إلى أن أعلى نسب لنمو الصادرات والواردات العربية سجلت عند توحيد التعريفة الجمركية العربية مصحوباً بتنسيق السياسة التجارية الخارجية بين الدول العربية، من خلال تعميم الاتفاقيات التجارية التفضيلية. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن تحقيق الأرباح المرجوة من اتفاقية الاتحاد الجمركي العربي ستكون مرتبطة بالعديد من العوامل الأخرى والتي من أهمها:

(أ) سياسات التنويع الهيكلي للاقتصاديات العربية؛
(ب) تحرير تجارة الخدمات ورفع القيود على تنقل رؤوس الأموال والعمالة؛
(ج) تسهيل التجارة؛
(د) تطوير مستوى تنسيق السياسات الكلية والقطاعية المرتبطة بالتنافسية؛
(هـ) توحيد السياسات التجارية العربية؛
(و) هيكلة السياسات الضريبية لجعلها حافزاً لتطوير التجارة والاستثمارات البينية.

48- توافق الحضور على أهمية إعداد الدراسات الفنية حول سيناريوهات قيام الاتحاد الجمركي لتقييم آثارها الاقتصادية الكلية والقطاعية وبذلك دفع عملية المفاوضات حيث تستجيب لتطلعات الدول.

49- تم طرح سؤال ما إذا قامت الإسكوا بإجراء دراسات حول عملية التفاوض ضمن إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، حيث ستضطر بعض الدول لرفع تعريفاتها المربوطة وإعادة التفاوض مع الدول الأعضاء في المنظمة، ما يلزم دول الاتحاد الجمركي بتقدم التعويضات للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الدراسة اعتمدت على فرضية إبقاء الدول على التزاماتها بالنسبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على أساس أن سيناريوهات اعتماد التعريفة الخارجية الموحدة التي تم قياس آثارها لا تتعارض مع التزامات الدول العربية مع المنظمة بما أن التعريفات المربوطة أو القصوى لم يتم تجاوزها. كما ركز ممثل الأمانة التنفيذية على أن قيام الاتحاد الجمركي قد يعود بالمنفعة على الدول والتكتلات الاقليمية المرتبطة باتفاقيات تجارية مع بعض الدول العربية كالاتحاد الاوروبي نتيجة لامكانية الوصول إلى الاسواق العربية الواسعة.

50- وتمنى ممثل مصر أن تتضمن دراسات الإسكوا المستقبلية إعداد برامج تنفيذية فعلية أو سيناريوهات تتبعها الدول العربية في إطار زمني محدد لتطبيق نشاطات محددة كتشكيل لجان لتوحيد المواصفات مثلاً، وشرحاً لعملية التفاوض بين منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء حول التعويضات التي ستقدم لها عند دخولها في الاتحاد الجمركي العربي. وحدد ممثل الأمانة التنفيذية أن هذه الورقة ركزت على تقييم آثار بعض الخيارات القابلة للتنفيذ لتحديد أكثرها ربحية للاقتصادات العربية من جهة وأكثرها قابلية للتطبيق. وستقوم الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بتوفير الدعم الفني اللازم لتحديد آليات التطبيق على مختلف المستويات كما أشار ممثل الأمانة العامة إلى أن الإسكوا بصدد استكمال الإجراءات التنفيذية للشروع في مشروع دعم القدرات الفنية للدول الأعضاء لتسهيل إطلاق الاتحاد الجمركي العربي.

51- واثيرت إشكالية الطلب من البلدان العربية مراجعة التزاماتها في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول وتكتلات من خارج المنطقة، لا سيما أن التجارة البينية العربية لا تتجاوز 10 في المائة من اجمالي التجارة العربية علماً أن الاتفاقات مع أطراف خارج المنطقة لم تكن اتفاقيات تجارية فحسب بل تضمنت التزامات مالية خصصت لتأهيل القطاعات المنتجة كالصناعة في الدول الأعضاء. وأوضح ممثل تونس أهمية أن تأخذ الدول الخسائر والمنافع بعين الاعتبار عند مراجعة اتفاقياتها مع الدول الأخرى. وشدد على أهمية الاندماج الاقليمي العربي لما يعطيه من دفع للتجارة عبر الاستثمار والشراكة وما يشكله من أداة لدعم الحكومات في مفاوضاتها مع الخارج. كما ركزت بعض المداخلات على أهمية دعم التكامل الاقتصادي العربي من خلال التركيز على تشجيع الاستثمار البيني في القطاعات الاقتصادية المختلفة وإقامة الشراكات من أجل دعم الحكومات

في مفاوضاتها مع الخارج. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية، أن الاتحاد الجمركي العربي يعتبر فرصة للنهوض بالتكامل الاقتصادي العربي والذي من بين أهدافه تنمية التجارة البينية لتطوير التبادل التجاري لذلك فإنه من مصلحة الدول العربية السعي لتوقيع اتفاقيات تفضيلية مع العديد من أقاليم العالم لخلق أسواق جديدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

52- وأشار ممثل مصر إلى أن المراحل المقبلة من المفاوضات حول الاتحاد الجمركي العربي ستركز على آليات تنسيق السياسات التجارية العربية والتي من أبرزها تحديد هيكل التعريفة الخارجية الموحدة ضمن الحدود التي لا تتناقض مع التزامات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. كما أشار إلى أن الصورة ستتضح بشكل كبير في الاشهر القليلة القادمة بشأن احتياجات البلدان للمساعدة الفنية.

زاي- عرض لمنظمة التجارة العالمية عن آليات التعامل مع الاتفاقيات التجارية التي تربط بعض الدول العربية مع بقية دول العالم في ضوء اطلاق الاتحاد الجمركي

(البند 10 من جدول الأعمال)

53- قدم ممثل الأمانة التنفيذية بالنيابة عن منظمة التجارة العالمية عرضاً عن الآليات المعمول بها في المنظمة للتعامل مع الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية التي ترتبط بها الدول الراغبة في الدخول في اتحاد جمركي. وتطرق إلى حالة الاتفاقات المعقودة بين الدول العربية وبعض الأطراف الخارجية، موضحاً أن قيام اتحاد جمركي يشكل مرحلة جديدة من مراحل التكامل الإقليمي وتعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. وبما أن الدول العربية مرتبطة بعلاقات تجارية مع دول خارج المنطقة، يتطلب دخولها في اتحاد جمركي عربي إعادة تعريف هذه العلاقات على أسس الاتحاد الجمركي الذي سيكون هو الكيان الجديد الذي من خلاله سيقيم أعضاءه العلاقات التجارية الخارجية.

54- تناول العرض المساعدة التي توفرها اتفاقيات المنظمة لتعديل الالتزامات التي يرتبط بها الأعضاء وذلك عن طريق إتاحة الفرصة لإعادة التفاوض والتعويض من خلال توفير التزامات أخرى والآليات المتبعة لإجراء هذه التعديلات. وتم تسليط الضوء على حالة الدول العربية وإمكانية الاستفادة منها خلال مفاوضات الاتحاد الجمركي. وتم التأكيد على إمكانية تعديل التزامات الدول العربية وفقًا لقواعد المنظمة وذلك على غرار ما قد سبق من حالات في إطار المنظمة، وفي حال عدم التوصل إلى حل توافقي مع الشركاء تستطيع الدولة المضي قدماً في تغيير التزاماتها التجارية وفي هذه الحالة تقوم الدول المتضررة بإجراءات قد تراها مناسبة كاتخاذ تدابير معاكسة.

55- وتعليقاً على هذا العرض استفسر ممثل لبنان عن كيفية إدارة العلاقات التجارية لو كانت دولة واحدة عضواً في اتحادين جمركيين. وأوضحت الأمانة التنفيذية أنه لا يمكن لدولة أن تكون عضواً في اتحادين جمركيين مختلفين إذ عليها أن تختار واحداً، لكن هذا لا يمنعها من التعامل التجاري في أكثر من منطقة تجارة حرة. كما أوضح أن هذا لن يؤدي إلى تسريب السلع بين اتحاد جمركي وآخر لأن كل سلعة لديها الرمز الجمركي الخاص بمصدرها، ومن هنا تأتي أهمية توضيح وتحديد قواعد المنشأ.

56- وأشار ممثل مصر إلى أنه يجري حالياً استكمال اتفاقيتين، الأولى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ بالإضافة إلى اتفاقية التجارة والاستثمار بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ومن المتوقع الانتهاء من هاتين الاتفاقيتين قبل نهاية العام 2016، وأن يكون لهاتين الاتفاقيتين آثار كبيرة على البلدان النامية ولا سيما البلدان

العربية، وطالب الإسكوا في هذا الصدد بمساعدة الدول الأعضاء في تقييم هذه الاتفاقيات وتحديد آثارها على الدول العربية وخاصة الأقل نمواً، واقتراح الحلول لمواجهة آثارها السلبية على اقتصاداتها.

حاء- حلقة حوار حول استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلبات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي: الفرص والتحديات
(البند 11 من جدول الأعمال)

57- عَرَضَ ممثل الأمانة التنفيذية مقدمة حول الدور الهام للتكامل الاقليمي للمنطقة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي في المنطقة. وقام بذكر أبرز المقومات على صعيد الوطن العربي والتي من شأنها دعم عملية التكامل، علماً أن هنالك بعض المعوقات التي من شأنها أن تحدّ من فرص نجاح التكامل. وحدد محاور أولية يتركز حولها النقاش والتي تتمثل بتحديد أهم المعوقات التي تواجه الصادرات البينية العربية والاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ والآليات المقترحة من أجل إزالة هذه المعوقات؛ وأولويات المساعدة الفنية من الإسكوا التي قد تحتاجها الدول من أجل دفع عملية التفاوض قدماً. بالاضافة إلى مخاوف الدول من المفاوضات بشأن الاتحاد الجمركي.

58- استهل ممثل مصر النقاش بتحديد المعوقات المتعلقة بالعوامل الفنية مثل ارتفاع تكاليف التجارة، والرسوم التجارية المفروضة على البضائع، والوقت الزمني الطويل الذي يستغرقه نقل البضائع بالشاحنات، وتباين التشريعات المتعلقة بالتجارة، والتدابير غير الجمركية، والإجراءات الصحية المتشددة. وأكد أن جميع هذه المعوقات يمكن معالجتها. أما المعوقات التي من الصعب التطرق إليها فهي الارادة السياسية بين البلدان العربية والبيروقراطية. وفي ظل هذه المعطيات، تقترح مصر على الإسكوا تحضير نموذج استبيان تطلب فيه من البلدان تحديد مخاوفها بشأن الخوض في مفاوضات الاتحاد الجمركي، بالإضافة إلى برامج توعية للمعنيين ترتكز على زيادة المعرفة بشأن آثار الاتفاقات على دولهم وبناء قدراتهم من أجل عملية التفاوض.

59- أما بالنسبة للتخوفات فأهم المشاغل بالنسبة لمصر هي عملية إعادة التفاوض على المستوى الثنائي لا سيما أن مصر مرتبطة بأكثر من تكتل إقليمي واتفاق ثنائي حيث يصعب فرض الالتزامات المرافقة للإتحاد الجمركي على كل الشركاء من خارج المنطقة العربية. كما أشار ممثل مصر إلى موضوع الاعتماد على الموارد الجمركية في برامج التنمية حيث أن بعض الدول تعتمد بشكل كبير على هذه المداخيل في تمويل برامجها التنموية مما يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مخاوف هذه الدول بشأن المحافظة على حقوقها في الموارد الجمركية.

60- حددت ممثلة فلسطين الصعوبات التي تواجهها الصادرات الفلسطينية في غياب البنية التحتية المناسبة لنقل البضائع، وعدم توفر مناطق تخزين ملائمة مما يتسبب بتلف البضائع خلال عملية الفحص التي تتميز بتشعبها نتيجة للاحتلال والتي تتمثل في طول فترة الفحص وتعدد الجهات الفاحصة. بالاضافة إلى ذلك فإن بعض الشركاء التجاريين لا يعترفون بالوثائق المصاحبة للشحنة وفي بعض الأحيان يتم تغيير الإجراءات دون الإعلان المسبق وتفرض بعض الدول العربية تنسيقاً مسبقاً بهدف اعتماد اسم المصدر على البضائع والتي يتضمن المصادقة على الوثائق من جهات عدة مما يطيل الفترة اللازمة للتصريح الجمركي بالاضافة إلى التكاليف الاضافية نتيجة ذلك. وركزت كذلك على ضرورة العمل على تسهيل التجارة البينية العربية، والتي تشمل تسهيل حركة البضائع والأفراد والخدمات وإزالة الصعوبات المتعلقة بعمليات التصدير والتعقيدات التي يواجهها رجال الأعمال في الحصول على التأشيرة. وطلبت من الإسكوا القيام بالدراسات اللازمة المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

61- وأوضح ممثل اليمن أن أهم المعوقات التي تواجه تسهيل التجارة في المنطقة العربية تتمحور حول الارادة السياسية، واختلاف التشريعات الضريبية والتباين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بالاضافة إلى مناخ الاستثمار غير المؤاتي والذي يتأثر بالمشاكل الأمنية والسياسية في المنطقة وضعف البنى التحتية، كما أشار إلى أثر النزاعات التي تشهدها بعض بلدان المنطقة منذ فترة على التجارة البينية العربية بشكل خاص وعلى التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام. واقترح تحديد الأولويات في العمل العربي المشترك من خلال تبني مقترح تطلقه الإسكوا لإزالة المعوقات الرئيسية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي. وأعرب عن حاجة اليمن إلى برامج دعم فني للتعامل مع هذه المعوقات.

62- أكدت ممثلة المغرب أن هناك ارادة سياسية في المغرب بشأن الانضمام إلى اتحاد جمركي عربي. أما بالنسبة للمعوقات الفنية أمام التجارة البينية العربية فتتضمن ضعف البنى التحتية وارتفاع تكاليف النقل التي يجب دراستها بتعمق وتكثيف الحوار العربي بشأنها من أجل إنشاء جهاز فاعل لحل النزاعات بين الدول، وإيجاد آليات لحماية المنتجات الوطنية، وبناء قدرات المفاوضين، كما أشارت إلى أن تعدد قوانين المنافسة أوغيابها في العديد من الدول الأعضاء يحد من امكانيات تطوير التبادل التجاري بين الدول العربية، كما أن غياب آلية لحل النزاعات وزيادة عدد اتفاقيات التجارة الحرة مع بقية دول العالم أدت لتشعب السياسات المعتمدة وصعوبة تقييم التزامات الدول العربية باتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أعلمت المشاركين أن دول المغرب العربي بصدد استكمال مشروع منطقة التجارة الحرة المغاربية الكبرى.

63- وذكرت ممثلة المغرب أن الآليات الممكن اقتراحها لمواكبة قيام الاتحاد الجمركي العربي تتضمن آليات حماية المنتجات الوطنية ودعم وتشجيع هذه المنتجات بالاضافة إلى آليات واضحة لتوزيع الإيرادات الجمركية. أما في ما يتعلق بدور الإسكوا، فاقترحت أهمية التركيز على تكثيف الآليات الموجودة كإعداد التقارير والدراسات والمساعدة الفنية التي يجب أن تركز على آثار الاتحاد الجمركي، مما سيدعم تكوين فكرة واضحة للموضوع بالنسبة لصانعي القرار بالإضافة إلى برامج بناء القدرات للمفاوضين وتعزيز بنك معلومات لقاعدة البيانات. كما أشارت إلى العديد من المخاوف التي قد تعطل إطلاق الاتحاد الجمركي العربي والتي من بينها تباين السياسات التجارية والقطاعية والقدرة التنافسية وكذلك تباين التعريفات الوطنية والالتزامات الثنائية والتي تقترح توفير فترة انتقالية عند تطبيق الاتحاد الجمركي.

64- ركز ممثل تونس على ضعف المعلومات بشأن إمكانيات التصدير للبلدان العربية مما يستدعي العمل على توسيع المعرفة بما يتوفر من إمكانيات وفرص في كل دولة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن الآليات المتبعة حالياً تدفع البلدان العربية على تلبية احتياجاتها من خارج المنطقة العربية. وأكد على أن إحدى أهم الآليات المقترحة من أجل تعزيز التجارة البينية العربية وبالتالي تعزيز التكامل الاقليمي هي قواعد المنشأ التي يجب أن تحظى بعناية خاصة كأداة فعالة في السياسات التجارية الحديثة. كذلك أكد ممثل تونس على الدور الذي يجب أن تلعبه صناديق التنمية العربية لأهميتها في تشجيع الاستثمارات في المنطقة العربية وبالتالي إقامة الشراكات الإنتاجية وتطوير القدرات التنافسية للسلع العربية. أما في ما يتعلق بدور الإسكوا، فاقترح أن يركز على تطوير وتسهيل الإجراءات التجارية ودعم تنافسية السلع العربية من حيث الجودة والمواصفات (الاعتراف المتبادل بالمواصفات).

65- وأشار ممثل لبنان إلى ضعف القرار السياسي حيث تُأخذ القرارات في الاجتماعات ولا يُنفذ منها إلا القليل. بالإضافة إلى عدم تكامل الاقتصادات العربية ما يحول دون تطور التجارة البينية والتي لا تتعدى 10 في المائة. وأشار إلى أن العديد من القرارات تتخذ بسرعة دون دراسات فنية معمقة ما يؤدي بالعديد من الدول

الأعضاء لاعتماد قوائم سلبية كبيرة من طرف واحد. وشدد على الطلب إلى الإسكوا تقديم الدعم الفني من أجل تعزيز قدرات الدول للعمل على تطوير الهياكل الاقتصادية الوطنية والسياسات المتعلقة بها.

66- في معرض الرد على المداخلات أكدت الأمانة التنفيذية على ضرورة استمرار تبادل الخبرات بين الدول من خلال نقاش حر ومفتوح يتسم بالصراحة والموضوعية في آن. وأوضحت أن بعض مكونات اقتصادات الدول العربية تشكل حجر عثرة أمام تحقيق الاتحاد الجمركي، مؤكداً أن الإسكوا ستستمر في العمل مع جامعة الدول العربية لتوفير الدعم اللازم والمشورة الفنية حول السيناريوهات المقترحة والمتعلقة بالاجراءات غير الجمركية والمعوقات المتصلة بها، كما ستقوم بتوفير الدراسات اللازمة لاتخاذ وتبني قوانين وإجراءات على مستوى كل دولة.

طاء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تحرير التجارة الخارجية
(البند 12 من جدول الأعمال)

67- ناقشت اللجنة برنامج العمل استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/8 والتي تتضمن النواتج والأنشطة المقرر أن تضطلع بها الإسكوا في مجال تحرير التجارة الخارجية خلال فترة السنتين 2016-2017، وذلك في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي، الذي تتولى تنفيذه شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا. وقد أعِد هذا البرنامج وفقاً للإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2016-2017 الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014).

68- وأخذت الأمانة التنفيذية ملاحظات البلدان الأعضاء في الاعتبار لدى صياغة التوصيات الموجهة إلى الإسكوا وإلى الحكومات.

69- وطلبت ممثلة فلسطين إدراج موضوع التجارة في الخدمات في قائمة مشاريع الإسكوا المقررة مع تدريب كوادر لتعزيز قدرات التفاوض، بالاضافة إلى إقامة بوابة إلكترونية تتضمن كل المعلومات والقوانين والإجراءات التجارية لكل من الدول العربية على غرار ما هو معمول به في الاتحاد الاوروبي. وأوضح ممثل الإسكوا أن موضوع التجارة في الخدمات هو أحد أولويات الإسكوا والتي أعدت في هذا الصدد وثيقة مشروع شاملة تهدف إلى دعم قطاع التجارة في الخدمات وهي الآن بانتظار توفر الموارد المالية اللازمة من أجل البدء في العمل على هذا الموضوع.

ياء- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
(البند 13 من جدول الأعمال)

70- في ما يتعلق بانعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة، فقد عرض ممثل الجمهورية التونسية رغبة تونس في المبدأ باستضافة الاجتماع على أن يتم التأكيد على الاستضافة من خلال المخاطبات الرسمية بعد المشاورات مع الجهات المعنية مع العلم بأن الدورة الحادية عشرة ستخصص للعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية.

كاف- ما يستجد من أعمال
(البند 14 من جدول الأعمال)

71- لم يتناول المشاركون أية مسائل مستجدة تحت هذا البند.

ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها العاشرة
(البند 15 من جدول الأعمال)

72- اعتمدت اللجنة في جلستها الختامية التوصيات الصادرة عن دورتها العاشرة، على أن تُدخل عليها التعديلات المُتفق عليها.

رابعاً- جلسة مشتركة بين لجنتي النقل والتجارة لاطلاق تقرير الإسكوا حول تقييم التكامل الاقتصادي العربي: نحو اتحاد جمركي عربي

73- ضمت الجلسة المشتركة ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا من لجنتي التجارة والنقل والتي عقدت دورتها السادسة عشرة يومي 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. والهدف من الجلسة اطلاع أعضاء هاتين اللجنتين بصورة رئيسية على نتائج تقرير الإسكوا حول تقييم التكامل الاقتصادي العربي: نحو اتحاد جمركي عربي، وإثارة حوار حول موضوع التكامل الاقتصادي العربي من منظور هذين القطاعين.

74- وعرضت الأمانة التنفيذية على المشاركين أهم نتائج وتوصيات هذا التقرير والذي هدف إلى تقييم جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي واقتراح آليات لدعم دفع عجلة هذا التكامل. واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية النتائج على مختلف المستويات والقطاعات بالاعتماد على نظام مؤشرات تقييم ومتابعة التكامل الاقتصادي العربي والذي يتكون من مجموعة متكاملة من المؤشرات لتقييم ورصد الأداء ومقارنة مستويات التكامل على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي. ويركز نظام المؤشرات على قنوات التكامل الاقتصادي الرئيسية في المنطقة العربية، والتي تتضمن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات العمالة وتحويلات العمال. ويشدد التقرير على أهمية خلق فرص عمل عن طريق بناء سلاسل القيمة الإقليمية عبر عدد من القطاعات في المنطقة العربية والتي من المتوقع أن تنشئ مزايا نسبية فعالة جديدة للبلدان وتسرع التنوع الاستراتيجي والتطور، وتيسر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وعرض ممثل اللجنة التنفيذية أمثلة عن بلدان عربية استطاعت أن تحتل مواقع متقدمة في سلاسل القيمة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية، مثل المملكة العربية السعودية في معالجة وتكرير النفط ومصر في صناعة النسيج. وبصورة أعم، شدد التقرير على أهمية التركيز على التجارة الإقليمية في مجال الخدمات، لأهميتها في تطوير العمالة والنمو. ويقدم التقرير تحليلاً شاملاً لمتطلبات إقامة اتحاد جمركي عربي ويقدر الآثار الاقتصادية لمجموعة من السيناريوهات المقترحة.

75- وناقش المجتمعون مخرجات التقرير وعلق مندوب اليمن على مدى حيادية مؤشر التكامل الإقليمي وقدرته على نقل صورة واضحة عن المؤهلات الاقتصادية للدولة نظراً لتفاوت القدرات الاقتصادية بين الدول العربية، إذ أبدى قلقه من أن هكذا مؤشر سيظهر الدول الأقل نمواً في ترتيب متأخر على الدوام، مقترحاً ضم مؤشر للتنافسية إلى مؤشر التكامل لإعطاء صورة أشمل. وأكد ممثل الأمانة التنفيذية على حيادية المؤشر الذي طورته الإسكوا في تقريرها الأول حول التكامل الاقتصادي العربي لاعتماده على بيانات معتمدة وآخر ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال، كما أوضح أنه بالنسبة لشمولية المؤشرات فإن هذا المؤشر سيتم تحديثه

وتطويره كل سنتين لتقييم التقدم الحاصل ورصد العراقيل واقتراح السياسات الضرورية لتدعيم دور التكامل الاقتصادي في التنمية الشاملة، وبالتالي فيمكن الأخذ بكافة ملاحظات الدول الأعضاء في تحسين المؤشرات في إصدارات مقبلة. وأشار في هذا الصدد للعديد من آليات التطوير كاستخدام بيانات التجارة في القيمة المضافة عوض الصادرات الاجمالية وربط نظام المؤشرات بأهداف التنمية لما بعد عام 2015. وفي هذا الإطار طلبت الأمانة التنفيذية من الحاضرين الاطلاع على التقرير بدقة وإرسال ملاحظاتهم أو استفساراتهم للفريق المعني بالإسكوا بهدف تحسين المؤشرات.

خامساً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

76- عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها العاشرة في القاهرة يومي 22 و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

باء- الافتتاح

77- بدأت جلسة الافتتاح بكلمة ألقتها ممثلة المملكة الأردنية الهاشمية بصفتها نائب الرئيس الأول للجنة التجارة عن دورتها التاسعة وذلك لعدم حضور ممثل عن دولة الإمارات العربية المتحدة التي اضطلعت بمهام رئاسة الدورة التاسعة للجنة، وقامت السيدة غادة عيسى بتوجيه الشكر لمكتب الدورة التاسعة لاضطلاعه بمهامه على أكمل وجه، وكذلك لمصر لاستضافتها اجتماعات الدورة العاشرة وإلى الأمانة التنفيذية للإسكوا لحرصها على تنظيم الاجتماع وعلى حسن الإعداد. كما نوهت بالظروف التي تعقد في ظلها اللجنة في ظل مجموعة من التحديات التي تواجه اقتصادات المنطقة والعالم وأهمها تذبذب أسعار النفط وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، والهجمة الشرسة للإرهاب على دول المنطقة وما يؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية في سبيل الارتقاء بحجم التجارة البينية وتعزيز الاستثمارات المشتركة. كما أشارت إلى أن أعمال الدورة ستركز على موضوع الاتحاد الجمركي وهو موضوع في غاية الأهمية ويتعين دراسته بصورة فنية من كافة جوانبه. وأملت أن تعطي أعمال اللجنة دفعة قوية إلى الأمام في مسيرة التكامل الإقليمي خاصة في ضوء التوجه الذي نلمسه من قبل المنظمات الإقليمية والدولية في دعم الدول العربية في تحقيق هذا الهدف.

78- ألقى السيد محمد المختار محمد الحسن، مدير إدارة التكامل والتنمية الإقتصادية، كلمة الأمانة التنفيذية للإسكوا. وتقدم بالشكر إلى جمهورية مصر العربية لاستضافتها الدورة العاشرة للجنة التجارة وتمويل التنمية. ورحب في كلمته بالحضور، مذكراً أن الدورة الحالية تخصص للنظر في مواضيع التجارة بعد أن تناولت الدورة التاسعة مواضيع تمويل التنمية. ورحب بشكل خاص بوفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية الذي يشارك في اجتماعات لجنة التجارة للمرة الأولى منذ انضمام الجمهورية الموريتانية الاسلامية للإسكوا. واستهل حديثه بالتأكيد على أهمية التجارة الدولية وارتباطها الوثيق بدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأشار إلى أن المنطقة العربية مقبلة على مرحلة يُتوقع أن تشهد تراجعاً للنمو الاقتصادي جراء انعدام الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة والتغيُّرات الاقتصادية الكبيرة التي تجري في العالم، ومنها انخفاض أسعار النفط وتباطؤ بعض الاقتصادات الكبرى مثل الصين، وتزايد العلاقات التجارية على مستوى العالم.

79- وركز أن هذه التغيُّرات الهامة تحتم على الدول العربية تحديث السياسات التجارية والبنيوية لتعزيز تنافسيتها وتحسين فرص ارتباط الدول العربية بسلاسل القيمة العالمية لتعزيز صادرات الدول العربية

غير النفطية، وخلق سلاسل قيمة إقليمية قادرة على مواجهه المنافسة الخارجية وأيضا الدخول في الأسواق الخارجية. كما أن قطاع الخدمات يبقى أحد أهم القطاعات التي ينبغي العمل على تعزيز التكامل الإقليمي فيه نظراً لدوره الكبير في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية وخلق الوظائف. ومن هذا المنطلق تظهر الحاجة الماسة إلى تعزيز العمل العربي المشترك وتقوية مؤسساته، ويعد إنشاء الاتحاد الجمركي العربي خطوة رئيسية نحو تطوير التكامل الاقتصادي العربي لكنه يستدعي القيام بالعديد من التحضيرات كتطبيق سياسات ملائمة لخلق سوق عربية موحدة. وفي هذا الإطار، عملت الإسكوا خلال الأعوام الماضية على تكثيف وتركيز جهودها حول مواضيع التجارة عن طريق إعداد تقارير فنية وعقد العديد من الاجتماعات. وفي الختام تقدم بالشكر إلى الإمارات العربية المتحدة على رئاستها للدورة السابقة للجنة وتمنى لمملكة البحرين النجاح في رئاسة الدورة الحالية.

جيم- الحضور

80- حضر الدورة ممثلون عن اثني عشر بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا، هي المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية. وحضر الدورة أيضاً ممثل السفارة السويدية في مصر من البلدان غير الأعضاء في الإسكوا؛ وكذلك ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، هي جامعة الدول العربية، والبنك الاسلامي للتنمية، والمركز العالمي للتجارة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

81- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على ما يلي: "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة(*). وهكذا تولى ممثل مملكة البحرين السيد فؤاد بن صادق البحارنة مستشار بوزارة الخارجية رئاسة الدور العاشرة للجنة، بعد أن تولت الإمارات العربية المتحدة رئاسة الدورة التاسعة من 7 نيسان/أبريل إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وعملاً بالإجراء الذي اتبع في الدورات السابقة للجنة الفنية، تولى ممثلا كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية منصبَيْ نائب الرئيس، وتولى ممثل جمهورية السودان منصب المقرر.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

82- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/L.1. وفي ما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح أعمال الدورة.
2- انتخاب أعضاء المكتب.
3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
4- عرض ما تم إنجازه في مجال تحرير التجارة الخارجية:

(*) الدول الأعضاء بحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

(أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة؛

(ب) تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا في الفترة 2012-2015.

5- التدابير غير الجمركية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في بعض البلدان العربية.

6- التقدم المحرز في المفاوضات بشأن إقامة اتحاد جمركي عربي (عرض تقدمه جامعة الدول العربية).

7- الأطر المؤسسية للاتحاد الجمركي العربي.

8- التحديات المالية التي تواجهها البلدان العربية في إقامة اتحاد جمركي عربي.

9- سيناريوهات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي.

10- آليات التعامل مع الاتفاقات التجارية المعقودة بين دول عربية ودول العالم في ضوء إقامة اتحاد جمركي عربي (عرض تقدمه منظمة التجارة العالمية).

11- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء اتحاد جمركي عربي: الفرص والتحديات (حلقة حوار).

12- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تحرير التجارة الخارجية.

13- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة.

14- ما يستجد من أعمال.

15- اعتماد توصيات اللجنة عن دورتها العاشرة.

16- إطلاق تقرير الإسكوا "تقييم التكامل الاقتصادي العربي: نحو الاتحاد الجمركي العربي" (جلسة مشتركة بين لجنتي التجارة والنقل).

83- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/L.2.

واو- الوثائق

84- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق التي عُرضت على اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دورتها العاشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة غادة عيسى
منسقة رئيسية في مديرية السياسات
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد معتصم أحمد البشير
سكرتير ثان
سفارة المملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية مصر العربية

مملكة البحرين

السيد فؤاد صادق البحارنة
مستشار
وزارة الخارجية

الجمهورية التونسية

السيد محمد جمال العيفة
مدير التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية
وزارة التجارة

جمهورية السودان

السيد عبد العزيز محمد مبروك
وكيل وزارة التجارة بالإنابة
وزارة التجارة

السيدة ماجدة أحمد المهدي
مدير المنظمات الدولية
وزارة التجارة

السيد الدخري يوسف محمد
المكتب التنفيذي الوزاري
وزارة التجارة

جمهورية العراق

السيد حيدر نوري جبر
الملحق التجاري
سفارة جمهورية العراق لدى جمهورية مصر العربية

فلسطين

السيدة منال الدسوقي
مدير عام التجارة
وزارة الاقتصاد الوطني

دولة قطر

السيد منصور حميد النعيمي
خبير تعاون دولي واتفاقيات تجارية
وزارة الاقتصاد والتجارة

الجمهورية اللبنانية

السيد مالك عاصي
رئيس دائرة التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد جورج ن. الخوري
مستشار الوزير
وزارة الاقتصاد والتجارة

جمهورية مصر العربية

السيد أشرف مختار
وكيل الوزارة/رئيس الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية
قطاع الاتفاقات التجارية، وزارة التجارة والصناعة

السيدة دينا محمود محمد محمود
مدير عام الإدارة العامة للتجارة في الخدمات بالإدارة المركزية لشؤون منظمة التجارة العالمية
قطاع الاتفاقات التجارية، وزارة التجارة والصناعة

السيدة إيمان رفعت نصر
مدير عام الإدارة العامة للتجارة في السلع
وزارة التجارة والصناعة

السيد سعيد عبدالله
رئيس قطاعي الاتفاقات التجارية والتجارة الخارجية

السيد تامر عبد العزيز
مدير عام الاتفاقات الإقليمية

المملكة المغربية

السيدة ميريام أهوجيل
مديرة قسم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية

المملكة العربية السعودية

السيد صالح بن فهيد الشهري
أخصائي تخطيط إقليمي وحضري
إدارة الدراسات والأبحاث
وكالة الوزارة للشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد سعود بن سعيد الحمادي
مستشار اقتصادي
وزارة التجارة والصناعة

الجمهورية اليمنية

الدكتور محمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي

باء- المنظمات الدولية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)

السيد أوشازياس جباجيدي
مسؤول شؤون اقتصادية
مكتب شمال أفريقيا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد وليد النزهي
مستشار

السيد كوانج انه لي
مدير الاستشارات الفنية
مبادرات التجارة للدول العربية

جيم- المنظمات الإقليمية

جامعة الدول العربية

الدكتور خالد والي
وزير مفوض
إدارة التكامل الاقتصادي العربي
قسم التجارة في الخدمات

الدكتور محمد النسور
مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي

السيد سامح عبد الكريم
إدارة التكامل الاقتصادي العربي

السيد محمد البدوي
إدارة التكامل الاقتصادي العربي

الدكتور نائل طالب حمدان الحجاج
خبير شراكة
إدارة التعاون والتكامل/قسم الشراكة

مركز التجارة الدولية

السيدة ليليا هاشم نعاس
مديرة
مكتب الدول العربية

سفارة السويد

السيدة مارغاريتا دافيدسون أبدالي
مستشارة

دال- الخبراء

السيد عوني عامر
باحث

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/L.2
عرض ما تم إنجازه في مجال تحرير التجارة الخارجية	4	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة	4 (أ)	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/3(Part I)
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا في الفترة 2012-2015	4 (ب)	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/3(Part II)
التدابير غير الجمركية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في بعض البلدان العربية	5	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/4
الأطر المؤسسية للاتحاد الجمركي العربي	7	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/5
التحديات المالية التي تواجهها البلدان العربية في إقامة اتحاد جمركي عربي	8	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/6
سيناريوهات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي	9	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/7
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال تحرير التجارة الخارجية	12	E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/8